السياق الخانق
لإصلاح التعليم في مصر*

كنت قد بدأت نشر ملاحظاتى النقدية على الخطة علـى صـفحات (نهضة مصر منذ – ربما – أكثر من ستة شهور – لكن محنـة مرضـية طويلة ألمت بى أوقفت قراءتى الفاحصة للاسـتراتيجية ،واليـوم أعـاود الحديث في هذه القضية ...

العنوان الأصلى للخطة الاستراتيجية موضوع حـديثنا هـو (الخطـة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى في مصر) : نحو نقلـة نوعية للتعليم في مصر ، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في أواخـر عام ٢٠٠٧ ، نحاول أن نبدى رأيا في بعض جوانبها مسجلين في البدايـة تقديرنا لما بذل في إنجازها من جهد ، ودائما هناك : ولكن ..

من المقومات الأساسية للتفكير الاستراتيجى ، دقة التقدير لعوامل القوة والضعف المتوافرة ، حيث أن هذه العوامل هى " الأرضية " التـي يبنـى عليها البناء ، فإذا غامت الرؤية فقُدرت عوامل القوة بأكثر أو بأقل مما هى في الحقيقة ، أو قللت درجة الضعف القائمة وظهر التهوين لها الـذى قـد يصل إلى حد التغافل ، فمن المؤكد ألا يؤدى هذا التفكير الاستراتيجى إلى تحقيق ما هو مأمول منه ، بل وربما يحدث العكس .

ويزيد من هذه القضية أهمية عندما يكون الموضـوع متعلقـا ببنـاء الإنسان ..بالتعليم ، فغنى عن البيان أن هذا الإنسان الذى من المفتـرض أن يبنيه التعليم هو المادة الخام التي تتكون منها كافة الكوادر التـي يعهـد إليها المجتمع بتسيير العمل ، في مؤسسات الخدمة والإنتاج والأمن ، إن

---

* جريدة نهضة مصر فى يومى ٢٠ ، و٢٩ / ٦ / ٢٠٠٨

كان خيرا فخيرا وإن كان شرا فشرا لا قدر الله ، مما يجعل التعليم دائما هو القضية المركزية في أى سعى نحو النهوض الحضارى .

ومن هنا شاع بين العاملين بالعمل التعليمى ، فكرا وممارسة ، أن التعليم دالة لمتغيرات مجتمعية ، يتشكل ويتأثر بها ، ويُشكل الكثير منها ويؤثر فيه ، فهو فاعل ومفعول به في آن واحد ، وأصبحت هذه المقولة مما يدخل في باب " الحقائق " المسلم بها .

في ضوء هذا لابد أن ننظر بعين فاحصة ونلاحظ بدقة عالية هذا الفصل الأول الذى تصدر الخطة ، هذا الفصل الذى عنوانه (السياق الاجتماعى الاقتصادى والسكانى : مصر عام ٢٠٠٧) .

وأول ما يلفت النظر هو هذا العنوان نفسه ، فمن المعروف أن صفة " الاجتماعى " تتضمن " السكانى " ، مما يعد مؤشرا لهذا المتغير الذى يتم الإلحاح عليه معلقين عليه كافة مشاكلنا وصور التقصير التي نعيشها ، أى اختزال " المشكلة السكانية " في بعد الزيادة السكانية ، وهذه قضية لنا فيها رأى خاص ، قد لا يكون المجال هنا مناسبا لطرحه بالتفصيل ، ويكفى الإشارة إلى أنها قولة حق يراد بها باطل .

الملاحظة الثانية هى دلالة العنوان على أن " السياق " متعلق بعام ٢٠٠٧ ، وهو أمر غريب حقا يغاير إلى حد كبير التفكير الاستراتيجى ، فمثل هذه النوع من التفكير يضع في الاعتبار الأبعاد الزمانية الثلاث ، الماضى والحاضر والمستقبل ، لأن طبيعة المجتمع المصرى ، مثله في ذلك مثل سائر المجتمعات البشرية له من الأبعاد والخصائص والمشكلات والآمال والعلاقات ما هو محصلة متغيرات متعددة ربما يتضمن بعضها مختلف هذه الأبعاد الزمانية ، وأبرز ما يؤكد هذا هو عملية التعليم نفسها ، فما نقدمه للطلاب اليوم ، وخاصة في مراحل التعليم الأولى ، إنما هو خلاصة الملامح الرئيسية للتراث الإنسانى في مجالات المعرفة الأساسية

مما يتصل بالماضى والحاضر معا ، ويدخل فـي المقومـات الأساسـية للمواطنة . وهؤلاء الطلاب الذى نعلمهم اليوم سوف يتخرجون بعـد ١٦ عاما في المتوسط ، أى " مستقبلا " حيث تكون الدنيا قد اختلفت إلى حـد كبير مما لابد من أن نضع لها اعتبارا أساسيا ...وهكذا .

وفى سطور هذا الفصل يفتش القارئ عن الثقافة والفكر ، فلا يجـد ، وكأن التعليم ليس هو صانع كل منهما ، كما أنه بدوره صنيعتهما ، في ظل المقولة التي أشرنا إليها من أنه فاعل ومفعول به معـا بالنـسبة للـسياق المجتمعى . ربما يقال أن هذا من مهام وزارة الثقافة ، ونقول ، أن المراد هنا هو " إطلالة " عامة وليس دراسة تفصيلية ، وإلا لقلنا أن الحديث عـن الشأن الاقتصادى هو من مهـام الـوزارات التـي تـسمى بالمجموعـة الاقتصادية ...وهكذا .

وربما ننظر إلى الشعار المدون أسفل الغلاف من النهاية ملقيا " لقطة " سريعة ، لكنها ذات دلالة على " الوضع الثقافى والفكرى الراهن " فهـذا الشعار نقرأ فيه بالعامية : (إيدك في إيدنا ...نطور تعلـيم أولادنـا) ، وذلك – فيما يبدو – اتساقا مع الشعار الذى رفعه الحـزب الـوطنى فـي مؤتمره الأخير سنة ٢٠٠٧ ، والذى حظى بانتقادات حادة لمجافاته أصول الكتابة والحديث باللغة القومية والوطنية العربية .وإذا كان يمكن فهم بعض الأساليب التي تلجأ إليها التنظيمات السياسية جذبا للأنظار وللجمهور ، فلا يصح هذا بالنسبة لوزارة مهمتها الأساسية تنشئة وتربية أولادنا ، والتـى يأتى في مقدمة عناصر هذه التنشئة ، المعرفة الوافية باللغة الوطنية .

ومن المعروف أن المجتمع المصرى مجتمع متدين إلى حد كبير منذ فجر التاريخ ، ولسنا في حاجة إلى التدليل على ذلك ، بغض النظـر عـن الرضا أو الضيق من هذه الحقيقة ، وبغض النظر عن المنحى الذى تتخذه هذه الظاهرة ، وبالتالى فإن تفكيرا يصف نفسه بالاستراتيجى ، إذ يتجاهل

هذا البعد يسقط ركنا أساسيا من أركانه ، مما لا يدعو إلى التفاؤل بإمكان توفيقه .

وإذا كان واجبا على من يخطط تخطيطا استراتيجيا للتعليم أن يستقرئ جملة الأبعاد الكلية للسياق المجتمعى ، فأى الجوانب يأخذ وأى الجوانب يترك ؟ فالأبعاد المجتمعية أكثر من أن تعد وتحصى ، لكن في الوقت الذى رأينا فيه إغفالا لأبعاد جوهرية في الثقافة والفكر والتدين ، نجد بيانات عن عدد الموانىء البحرية وقدرتها الاستيعابية وأطوال الطرق ، وعدد محطات الأتوبيس والقطارات والمطارات ، وما سار على هذا النحو !!

إننا لا نقلل من أهمية هذه الجوانب ، ولكن ، ما دمنا بصدد المسألة التعليمية فمعيار الاختيار لابد أن يكون هو الأثر المباشر أو القريب .

كذلك نعود إلى ما قدمنا به من حيث ضرورة الدقة والأمانة في رصد " الواقع " ، وهو الأمر الذى بعدت الخطة عنه كثيرا في بعض الجوانب ، ونقصد على سبيل المثال ما ورد في ص ٢٤ بخصوص اللامركزية " غير أن الحكومية الحالية تحملت تأسيس مستوى عال من اللامركزية في الخدمات . والحقيقة أن تجربة قطاع التعليم في مجال اللامركزية يمكن أن تصبح تجربة رائدة تهتدى بها القطاعات الحكومية الأخرى عند تطبيق اللامركزية ..." .

إن هذا النص يظهر آفة بغيضة شهيرة عن حديث المسئولين من حيث نسبة الفضل دائما إلى المسئول الحالى ، وإهالة التراب على ما تم في عهود سابقة ، وقد سبق لنا أن كتبنا من قبل عن بداية اللامركزية في التعليم منذ توزر الدكتور محمد حسين هيكل لوزارة المعارف عام ١٩٣٨ ، مهما كانت بدائية وبسيطة . وفضلا عن هذا ، فأشهد أن الدكتور أحمد جمال الدين ، وزير التربية والتعليم السابق ، كان يلح دائما على هذه

القضية ..وهكذا ، فما معنى عبارة " الحكومة الحالية ؟ أليس في هذا تزويرا للتاريخ ؟

ونستطيع أن نشير إلى عشرات الأمثلة التي تبين أن ديوان الوزارة كثيرا ما يتدخل في مسائل تخص الإدارة المحلية ، استجابة لوساطات وعلاقات خاصة وقرابية ، وكلنا يذكر ما حدث للطالبة " آلاء " منذ عامين على وجه التقريب لتي نددت بسياسة الرئيس الأمريكى " بوش " فحدث لها إضرار بالغ ، وأصبحت قضيتها قضية رأى عام ، ولم تنته إلا بتدخل رئيس الدولة ، فهل يصل الأمر إلى هذه الدرجة من العجز في اتخاذ القرار السليم في مثل هذا المستوى الذى يتعلق بإجابة طالبة في التعليم ما قبل الجامعى ، بحيث يستدعى تدخل رئيس الدولة ؟!!

ونعود إلى مدى الدقة والصدق في رصد أحوال المجتمع المصرى فنجد في الصفحة نفسها إشارة إلى التعديلات الدستورية التي حدثت عام ٢٠٠٥ لنجد القول " تعد التعديلات الأخيرة مؤشرا واضحا على تحرر السياسات ، كما أنها تعكس تحركا إيجابيا نحو إشراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية "، فمثل هذا القول " التقريرى " يجافى الحقيقة كلية ، ومع الأسف أيضا أن المقام لا يتسع لمناقشة مدى ما مثلته مثل هذه التعديلات من تغول صارخ على الديمقراطية ، إلا إذا كنا نعتبر رأى الحكومة هو الممثل للحقيقة ، ويكفى أن نُذَكر بما كتبه – شجبا وتنديدا – العديد من فقهاء القانون الدستورى ، وعلى رأسهم الدكتور يحيى الجمل ، وبما حدث لكل من نعمان جمعة وأيمن نور – بغض النظر عن الرأى الشخصى في كل منهما – وكيف سُيرت انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية بحيث يكون هناك ضمان مائة بالمائة أن تتم انتخابات رئاسة الجمهورية في المرة القادمة وفقا لما هو مخطط ومرسوم بغض النظر عن الآراء والمواقف المغايرة .

إن هناك فروقا واضحة بين خطاب التقارير والمذكرات التي تصدرها المكاتب الإعلامية للقطاعات الحكومية حيث يغلب عليها التفخيم والنفخ في الإنجازات والتغاضى عن المشكلات والسلبيات ، وبين التقارير العلمية وخاصة تلك التي تتعلق برسم مستقبل ، من حيث ضرورة الالتزام بالحقائق ، والنظر بعين الاعتبار إلى مختلف زوايا الرؤية والرأى ، أما تزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال ، فهذا لا نقول أنه لا يساعدنا على التقدم فحسب ، بل يدفعنا إلى التراجع ، وربما يدفعنا إلى التشكيك في مدى مصداقية مثل هذه المشروعات !!

وهل يوجد اليوم عاقل يمكن أن يصدق بأن لدينا تعددا حزبيا حقيقيا له دور ملموس في الحياة السياسية ؟ إن الحديث كثير وطويل عن الهياكل الكرتونية المسماة بالأحزاب ، حتى ليتندر البعض برصد جائزة لمن يمكن أن يعرف كم الأحزاب الموجودة " رسميا " كلها وأسماءها ، كناية عن ضآلة شأنها ، والدور الديكورى الذى تقوم به ، وضعف تأثيرها !! حتى تلك الأحزاب التي كانت توصف كثيرا بأنها " كبيرة " ، كشفت وقائع الانتخابات المحلية كيف تم تسييسها عن طريق صفقة مشينة ببعض الفتات من المقاعد ، حتى تبدو العملية كما يصفها تقرير الخطة الاستراتيجية بأنها تشجع على التعددية وتنشيط الحياة السياسة !!

وفى كل الصفحات والفقرات والسطور التي تضمنها هذا الجزء الخاص برصد الأوضاع العامة في المجتمع المصرى ، لا نجد أية إشارة إلى ما يتصل بالعلاقة مع إسرائيل ، وكيف أن الصراع العربى الإسرائيلى استنزف طاقات مصر سنوات طويلة . وحتى لو وافقنا على أن " الصراع " بالنسبة لمصر قد انتهى – ونحن لا نتفق على هذا – فمن المفروض أن يكون هناك ما يمكن تسميته بصراع السلام ، الذى يقوم على سعى أطرافه لامتلاك القوة العلمية والتقنية والمعرفية والتنموية على وجه العموم ، ما

دام " الصراع المسلح " قد أسقط من الحساب ، على أساس ما هو معروف من أن " الصراع الحضارى " والمعرفى أشد خطورة وأكثر أهمية ، فما دلالة هذا الإغفال المخزى لكل ما يتعلق بتبعات العلاقة والموقف من إسرائيل ؟

حتى بالنسبة للصراع المسلح بيننا وبين العدو الإسرائلى ، ذكر التقرير في الصفحة نفسها " وفى الماضى تعرضت مصر لسنوات طويلة من حكم الاحتلال ، حتى نجحت في التخلص منه في بداية الخمسينيات .." ، فلا إشارة هنا إلى " نوع " الاحتلال الذى شهدته مصر ، وزعم بالتخلص من الاحتلال في بداية الخمسينيات وإغفال الاحتلال الإسرائيلى الذى (١٩٦٧ - ١٩٨٢).

ونلمح حرصا عجيبا على تجنب قضية الصراع مع إسرائيل فيما ورد بالصفحة نفسها بالقول بأن الوضع السياسى المتأزم في منطقة الشرق الأوسط قد أدى إلى حالة عدم الاستقرار ، تجئ العبارة هكذا حتى لا تضطر إلى الإشارة إلى الغزو الأمريكى للعراق والعدوان الإسرائيلى المستمر في الأراضى الفلسطينية ..مجرد سطر واحد ، لم يكن ليزيد عدد صفحات التقرير حتى لا يُرد علينا بعدم ضرورة الدخول في تفصيلات ، وهل استخدام مصطلح " الشرق الأوسط " له دلالته دون أى ذكر ل " الوطن العربى " ؟!!

وتمضى الخطة في تزييف الواقع لتذكر في ص ٢٥ أن لمصر مسئوليات سياسية ضرورية تتعدى منطقة الشرق الأوسط (دائما الشرق الأوسط وليس الوطن العربى) وشمال إفريقيا من أهمها ضرورة أن تضطلع مصر بدور قيادى يساعد على تأمين مياه حوض النيل " .

وهنا يطول الحديث أيضا عن التراجع المستمر في السنوات الأخيرة لدور مصر في المنطقة ، وأبرز الأمثلة هنا ما يتصل بالدولة التي تشكل

عمقا استراتيجيا لمصر ، السودان ، فقد غرق السودان في حرب مع الجنوب دون ما موقف حاسم لمصر ، دون أن نقصد التورط في الصراع المسلح ، مثلما كان يحدث في عهد ثورة ١٩٥٢ ، بل نؤكد أن المخاصمة الشخصية للقيادة السياسية المصرية ، مع البشير في سنوات حكمه الأولى ، لم تنتبه إلى أن المصالح الاستراتيجية مفروض أن تعلو على ما قد يكون من توترات شخصية ، وأدهى من ذلك وأمر ، أن مصر كانت تفتح ذراعيها لاستقبال قيادات التمرد من الجنوب .

وجميل من الخطة بالفعل أنها بسبيل التحدث عن القوة الإعلامية لمصر قبل انتشار تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، تقول " كانت مصر ..." لتسجل تراجعا في هذه القوة – دون أن تقصد صراحة – لكنها لم تتوقف لتشير ولو في سطور قليلة عن السبب الكامن وراء ذلك ، وهو هيمنة الدولة على هذا القطاع ، في الوقت الذى تتبنى فيه سياسة الخصخصة والتوجه الليبرالى ، وأن غياب حرية النقد عن أجهزة الدولة الإعلامية ، والاقتصار على نوعية معينة من المؤيدين ، وإقصاء كل من كان مغايرا ، هو أبرز وأقوى العوامل التي تؤدى إلى تراجع الإعلام في مجتمع من المجتمعات .

إن هذه النظر الموضوعى هو الذى يمكن أن يرشد أجهزة التعليم إلى ما يجب عليها في تربية أبنائنا من حيث تربية النزعة النقدية لديهم وتدريبهم على ممارسة حرية التفكير وموضوعية التعبير ، وما يتطلبه هذا وذاك من تحلى بمجموعة من القيم والاتجاهات المناسبة .

وإذ تشير الخطة في الصفحة نفسها إلى تزايد في إجمالى الناتج المحلى ، ومعدل النمو ، تغفل إغفالا معيبا أن المسألة – كما يعرفها أبسط الناس علما بمبادئ الاقتصاد – ليست مجرد تزايد وإنما هى في " توزيع " هذا التزايد ، فإذا كان أمامنا عشرة أشخاص – مثلا – يعملون في التجارة

فيمكن لتسعة منهم أن يكسبوا في العام – مثلا – مليون جنيه ، ويكسب العاشر وحده عشرين مليون ، فهل لو قلنا أن الناتج : ثلاثين مليون ، وبالتالى يكون المتوسط ثلاثة ملايين نكون مصورين للحقيقة ؟ وهل لو كان التسعة قد كسبوا في العام السابق نصف مليون ، بينما العاشر قد كسب في هذا العام السابق مليونين ونصف ، يحق لنا أن نقول أن معدل الزيادة هو ٣٠٠ % للعشرة ويكون هذا مصورا لحقيقة الحال ؟

وإذ تشير الخطة في ص٢٦ إلى إنتاج مصر من الغاز الطبيعى وتزايده ، نجد أنها لا تجروء على ذكر الحقيقة المؤلمة التي تم الكشف عنها بارتباط مصر بمد إسرائيل بكميات كبيرة من الغاز لآجال طويلة بسعر متدن ، مضيعين بذلك مئات الملايين التي كان يمكن أن تدخل خزانة الدولة ..

ولا يسع القارئ لما ورد في ص ٢٨ إلا أن يبتسم سخرية حقا من تلك السطور التي تؤكد تزايدا ، ولو كان بطيئا ، في مؤشرات التنمية البشرية ، ونحن نعيش منذ أوائل عام ٢٠٠٨ أزمات خانقة في مختلف السلع الأساسية التي لا يستغنى عن استهلاكها مواطن ، فقيرا كان أو غنيا ، بحيث لا تخلو صحيفة من ذكر اعتصامات هنا وإضرابات ومسيرات ومظاهرات هناك ، وطوابير الخبز التي أصبحت فضيحة وطنية تتناولها شاشات الفضائيات ، إلى الدرجة التي أصبح من المعتاد أن نقرأ عن ضحايا هذه الطوابير ، من قتيل أو مصابين .

طبعا يمكن القول أن الخطة كتبت في أواخر عام ٢٠٠٧ ، ولم تكن مثل هذه المشكلات قد ظهرت ، وهنا نقول : وما قيمة " التفكير الاستراتيجى " إذن ؟ إن أهم ميزة لمثل هذا التفكير هى أنه يعين الإنسان على أن يتحسب للمستقبل بما قد يحمله من مشكلات حتى يمكن إحسان

رسم السيناريوهات اللازمة لمواجهتها ، أو على الأقل للتخفيف من وقعها على الأمة .

بل إن هذا ليرسم أمامنا علامة استفهام كبيرة ، فالخطة مكتوب على غلافها أنها تبدأ من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، لتنتهى في العام ٢٠١١/١٢١٢ ، وهذا يعنى أن المفروض الانتهاء من وضع الخطة قبل عام ٢٠٠٧ ، لكن الانتهاء منها لم يحدث إلا في أواخر عام ٢٠٠٧ . وربما يقال أيضا أنها ترتبط بالعام الدراسى وليس بالعام الميلادى ، لكن هذا لا ينفى قولنا ، فإذا كان العام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبدأ في سبتمبر ٢٠٠٧ ، إلا أن الاستعداد له في ظل التخطيط مفروض أن يتم قبل ذلك بفترة كافية لأن تؤخذ فيها الاستعدادات والاعتمادات المالية ، والكوادر البشرية اللازمة ، وصور وأساليب التقويم والمتابعة .

ولعل هذا يكشف لنا عن وجه آخر معيب في الخطة ، صحيح أنها اختصت بإصلاح التعليم قبل الجامعى في مصر ، لكن ، مرة أخرى : ماذا يعنى التفكير الاستراتيجى لإصلاح التعليم في مجتمع ما ؟ إن الذى لا شك فيه أن التعليم في جملته منظومة متكاملة ، يتم العزل بين عدد من عناصرها لأسباب عملية ، منلما نقسم التعليم إلى ما قبل الجامعى والجامعى ، ونقسم التعليم ما قبل الجامعى إلى ابتدائى وإعدادى وثانوى ..وهكذا .

لكن في ظل التفكير الاستراتيجى ، فمن المحتم أن يكون الإصلاح بنظرة كلية شاملة متكاملة ، فمادة التعليم الجامعى تستمد من التعليم السابق ، وبالتالى فلا ينبغى أن ينفرد أهل الرأى والمسئولون في التعليم ما قبل الجامعى بتصور كيفية إصلاحه ، ولابد أن يكون ذلك في ضوء الاحتياجات الجامعية ،وأن يتم تصور الإصلاح في التعليم الجامعى نفسه ، في ضوء ما يكون عليه ما قبله من أوضاع ومشكلات وأنواع وإمكانات .

أما أن يتم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعى في جانب ، ويفكر أهل الجامعة في إصلاح التعليم الجامعى في جانب آخر ، فهذا إخلال بمبادىء التفكير الاستراتيجى ، ولا يفيد هنا القول بأن من يقومون برسم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعى هم جامعيون ، ذلك أن معظمهم من كليات بعينها هى كليات التربية ، وما كليات التربية إلا جزء واحد من أجزاء متعددة في التعليم الجامعى ٠

وفضلا عن هذا ، فهناك التعليم الدينى المتمثل في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر بفروعها ، فقد ورثنا مع الأسف الشديد هذه الثنائية بين التعليم المدنى والتعليم الدينى منذ قيام نظام التعليم الحديث في مصر في عهد محمد على ، على النمط الغربى الحديث ٠ إن هذا التعليم الدينى له إدارته المستقلة وميزانيته ورجاله ومناهجه ، لكنه يظل جزءا من الوطن ، لا ينبغى أن يكون التجاور مع التعليم المدنى مجرد تشارك في العيش على أرض مصر ، بل لابد من بحث صور وأوجه التنسيق والتكامل ، خاصة وأن الأزهر لم يعد قاصرا في مهمته على إعداد دعاة وعلماء شريعة وفقه ولغة ، بل أصبح يعد كوادر مدنية حديثة في الطب والهندسة والزراعة والتجارة ، والصيدلة وغيرها ، مما يقتضى إعدادا سابقا يتسق وهذه التخصصات ، ويتشابه بالتالى مع ما يتم في مؤسسات التعليم المدنى ، وخاصة على المستوى الجامعى ٠

ونعود مرة أخرى إلى التذكير والإلحاح – دون ملل – على طبيعة التفكير الاستراتيجى ، فنحن هنا نخطط لمصر ومستقبلها ، ونعد المواطنين المصريين لمواجهة الحاضر والمستقبل ، وبالتالى ، فمهما اختلفت أهداف التعليم الدينى عن المدنى ، ومهما تعددت المسئوليات المالية والإدارية ، لكن كل هذا وما سار على دربه لا ينبغى أن ينسينا أبدا أن التخطيط لمستقل وطن يقتضى العمل وفق هذا النهج الذى نراه – على سبيل المثال

– في الفرقة الموسيقية ، حيث تتعدد الآلات ويتنوع العازفون ، لكن لابد من وجود " هارمونى " ..انسجام ...اتساق ...توافق ، إلى غير هذا وذاك من مصطلحات كلها تستهدف التكامل ، حيث أن المنتج لابد وأن يكون واحدا .

فإذا ما انتقلنا إلى تحليل الوضع الراهن لقطاع التعليم ، حيث ينص عنوان الفصل الثانى على هذا ، يفاجئنا العنوان بالتحديد الزمنى لهذا الوضع بأنه من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ ، ولا ندرى حقيقة ما الحكمة وراء هذا التحديد ، وعلى أى أساس تم ؟ وهل يتسق هذا التحديد مع كلمة " الراهن " ؟!!

وهنا يقابلنا اضطراب مفاهيمى ، يتبدى في تسمية مراحل التعليم قبل الجامعى ، فمن المعروف أن القانون الأساسى للتعليم الصادر عام ١٩٨١ ينص على ضم كلا التعليمين الابتدائى والإعدادى في مرحلة واحدة أطلق عليها اسم " التعليم الأساسى " ، ومع ذلك ، فأحيانا ما نجد الخطة تنص على أن التعليم قبل الجامعى ينقسم إلى ثلاث مراحل : ابتدائى وإعدادى وثانوى ، وبعدها بسطر واحد تتحدث عن التعليم الأساسى ، علما بأن وزارة التربية كثيرا ما تتجاهل هذا المصطلح الثانى ، على الرغم من نص القانون عليه !

ويتجلى ضعف الذاكرة التعليمية – مما سبق أن أوضحنا خطورته ومظاهره في مناسبة سابقة – عندما تقول الخطة أن التعليم الابتدائى صار إجباريا منذ ثلاثينيات القرن الماضى ، وهو أمر غير دقيق ، فمنذ صدور ١٩٢٣ وقد عرفت مصر ما كان يسمى " بالتعليم الإلزامى " وهو المصطلح المقابل لما نسميه حاليا " الإجبارى " ، ودون الدخول في تفاصيل ، فقد كان التعليم الابتدائى مسارا مختلفا عن الإلزامى ، حتى تم التوحيد بين الإثنين

في عهد وزارة الوفد في العهد الملكى ، عندما كان الدكتور طـــه حـــسين وزيرا للمعارف (التربية والتعليم) عام ١٩٥١ .

وتبرز لنا صورة من صور النفاق التي تتناقض تماما مـــع أصـــول التفكير الاستراتيجى ، عندما تصدمنا عبارة تُرجع فيها الخطة في ص ٣٣ النظر إلى التعليم باعتباره المشروع القومى الأول في مصر منـــذ أوائـــل التسعينيات ، ذلك أن حقائق التاريخ تشير إلى أن هذا بالضبط هو ما حدث في دولة محمد على منذ عام ١٨٠٥ ،وإن لم ينص على نفس المصطلح ، وكذلك يؤكد على هذا المعنى الخطاب الأساسى لمعظم زعماء النهضة في مصر كما نراه لدى مصطفى كامل والشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد وطه حسين وغيرهم كثيرون ، فلماذا نسقط كل هؤلاء من الذاكرة ليظـــل رئيس الدولة الحالى هو المبتكر لهذا المنحى ؟

الجودة في التعليم وحكايتها*

كأنها ماسورة ضخمة كانت مسدودة ، ويتراكم الماء داخلها ، حتى انفتحت فجأة ، فإذا بها تتدفق بسرعة وغزارة جعلت منها قوة جارفة لا سبيل إلى إيقافها ، وتجرف أمامها كل ما يقابلها .

إنها الجودة في التعليم ، فمنذ سنوات قليلة ، تعقد مؤتمرات في دوائر تخصصية مختلفة ، لكنها جميعا ، تدور حول الجودة ، وتصدر مجلات ودوريات علمية متخصصة في العلوم التربوية ، لابد أن تجد فيها بحثا وأكثر عن الجودة ، وتذهب إلى الناشر سائلا عن كتب جديدة عن التعليم ومشكلاته ، والتربية وقضاياها ، فإذا بك تجد عددا لا بأس به ، لكنها أيضا تتناول القضية نفسها ، وكأن عالم التربية والتعليم قد فرغ من كل قضاياه وهمومه ومشكلاته ، ولم يبق أمامه إلا الجودة . ، فما هى حكاية هذه الجودة التي يمطرنا به منظمو المؤتمرات وناشرو الكتب ، ومحررو الدوريات العلمية المتخصصة ، وعاقدو الندوات العلمية كل يوم ، وكأنك أصبحت تخشى أن تفتح صنبور المياه ، فتنزل منه ، بدلا من قطرات ماء ، أحاديث عن الجودة ؟!

ما من إنسان منا إلا وردد ، في بعض المواقف ، تلك المقولة الشهيرة " الكمال لله وحده " ، عندما يستبد الطموح بالإنسان نحو الوصل إلى هدف يتجاوز قدراته وإمكاناته مريدا بذلك أن يطو شأنه ونتحسن أوضاعه ، وتُحل مشكلاته ، فيكون خطأ هنا ونقص هناك ، وأن الإنسان مهما سعى وجرى ووصل الليل بالنهار جهدا وكدا ، وعر قا ودما ، فسوف يظل دون درجة "

---

* جريدة نهضة مصر فى يومى ١١ ، و ١٨ / ٧ / ٢٠٠٨

الكمال " التي يتفرد بها الله سبحانه وحده لسبب بسيط ، وهو أن " المخلوق " يستحيل أن يصل إلى مستوى " الخالق " ، كما ونوعا .

وعلى الرغم من حقيقة هذا " النقص " التي تفرض نفسها على الإنسان ، فإنه ظل – وسوف يظل – طوال حياته في سعى دءوب ، وجهد موصول ، وشوق دائم نحو الكمال ، دون أن يعنى هذا أنه سوف يصل إليه بالفعل ، وإنما يكون الاتجاه المستمر لجهده وسعيه هو ألا يمر يوم إلا ويخطو خطوة على طريق الاقتراب منه .

وفى سعى الفيلسوف الفرنسى المعروف " ديكارت " إلى البرهنة على وجود الله ، استند إلى احتلال حقيقة " الكمال " عقل الإنسان ووعيه في مختلف العصور ،وفى مختلف البقاع ، واستنتج منها أن هذه الفكرة لا يمكن أن يكون الإنسان مصدرها لأن التجربة اليومية تثبت له دائما أن دونه والكمال أشواط وأشواط لا يستطيع عقله حتى أن يدرك مداها ، ومن ثم فإن مصدرها لابد أن يكون قوة أخرى مغايرة تماما ، قوة تتمتع بالفعل بالكمال ، وتكون هذه القوة هى الله عز وجل ، ومن هنا تأتى برهنته على وجود الله .

ولما كان هذا " الكمال " هو " سدرة المنتهى التى يسعى إليها الإنسان طوال التاريخ البشرى ، كان من المنطقى أن يكون التساؤل الملح هو :

ما الطريق إل بلوغ أقصى ما يمكن الوصول إليه من سعى نحو الاقتراب من الكمال ؟

هنا تعددت السبل في التفكير ، وتنوعت مداخل التفكير ، وما مشروعات النهضة الفكرية ، وأحلام التقدم المتبدية في " اليوتبيات " والمدن الفاضلة ، التي اجتهد فيها معظم ، إن لم يكن كل كبار الفلاسفة والمفكرين والعلماء والمصلحين ، عبر ما مر من تطور بشرى ، الله وحده

أعلم بطوله ومداه ، لكن أشهر سبيل استقطب الاهتمام الأكبر ، وأبرز مدخل حظى بالتفكير والبحث والتقصى ، هو " التعليم " .

لكن التعليم في حد ذاته ليس عصا سحرية تحيل التراب ذهبا ، أو مصباح علاء الدين ، المحقق في التو واللحظة أقصى ما يحلم به الإنسان ، ذلك أن الأمر يتوقف دائما على " نوعية " التعليم القائم أو المقترح ومستواه ، فالسحر والشعوذة والسرقة والنصب والعُهر، على سبيل المثال ...كلها ، وما سار على طريقها ، هى أمور مما " يُتَعَلّم " ، ومن هنا فإن كان التعليم في مجالها خيرا ، كانت النتائج خيرا ، وإن كان شرا ، كانت النتائج بدورها شرا ، ومن هنا صدق المثل القائل ، إنك لا يمكن أن تحصد من زرع الشوك عنبا !!

ومن هنا فقد كرس العديد من المفكرين سعيهم في كيفية النهوض بالتعليم ، سعيا نحو النهوض بالمجتمع وجعل حياة الإنسان أكثر أمنا وسعادة .

وأقدم مشروع للنهوض بالتعليم وإصلاحه والارتفاع بنوعيته كان ذلك العمل الفكرى التاريخى الكبير (الجمهورية) الذى وضعه فيلسوف اليونان الشهير أفلاطون ...

أدرك أفلاطون بثاقب فكره وعمق وعيه أن ما كان مجتمعه الأثينى القديم يعانيه من علل وأوجاع جعلته ينهزم أم المجتمع المنافس : الإسبرطى ، إنما مرجعه إلى تدنى " نوعية " التعليم القائم ، ومن ثم فإن السبيل لإقالة هذا المجتمع من كبوته لا يكون إلا بتحسين التعليم ورفع مستواه والنهوض بنوعيته .

كان أفلاطون يرى أن لا سعادة للمجتمع إلا بتوافر " العدل " في تركيبته الطبقية ونظام حكمه ، وما يجرى بين الناس من علاقات ، معتبرا أن العدل هو القيمة المركزية لكل القيم الفاضلة التي يرنو الإنسان ببصره

إليها حتى يصير يومه أفضل من أمسه ، ويصبح غده أروع من يومه ، دءوبا على السعى نحو الأحسن ونحو الأفضل .

لم يذكر أفلاطون ، ولا ديكارت ، وغيرهما من كبار الفلاسفة والمفكرين مصطلح " جودة التعليم " ، لكن كل سبيل اجتهدوا في الوصول إليه سعيا نحو النهوض بالمجتمع عن طريق الارتفاع بمستوى التعليم ونوعيته ، كان منصبا في حقيقة أمره على " الجودة " ، ولكل عصر مصطلحاته ومفاهيمه وصياغاته اللفظية ، التي قد تختلف ، وتبدو مباينة ، لكن التأمل جيدا في مضامينها ومحتواها يمكن أن يدرك بسهولة أنها هى القضية نفسها التي فرضت نفسها في عصرنا الحالى عن " الجودة " .

هل نقصد بذلك ألا جديد تحت الشمس ؟

كلا ، فالتغير سنة من سنن الله في خلقه ، سواء في عالم الإنسان أو في عالم الطبيعة ، فالعدل الاجتماعى ، على سبيل المثال ، هو قيمة إنسانية بدأت منذ أيام الإنسان الأول ، وآية ذلك أننا نتذكر جيدا كيف تقدم ابنا آدم إلى ربهما بقربان فتُقبل من أحدهما ولم يُتقبل من الآخر ، فسولت له نفسه- هذا الذى لم يُتقبل منه - قتل أخيه توهما منه أن ما حدث يحمل ظلما ، مع أن الله يستحيل عليه أن يظلم أحدا ، حتى وإن بدا لنا في ظاهر الأمر وجود شبهة ظلم ، فلابد أن هناك حكمة لله من ذلك ، لا تدركها عقولنا .

فكم من ملايين من السنين ، الله أعلم بمداها ، مرت على هذه الواقعة ، ولا يكف الإنسان عن السعى نحو العدل ؟

لكن التطور الذى يحدث ، يحدث في المضامين وفى المظاهر المتعددة ، وسبل التطبيق ، ومناهج التفكير ، والآثار المترتبة ، والأشكال الحاوية ، والمداخل الموصلة ، وصور القياس والضبط . . .وهكذا .

وقد يدهش البعض عندما نشير إلى آيات في القرآن الكريم دعوة إلى الجودة ، وسعيا نحوها ، لا بافتعال تفسير ، ولا ليّ لـذراع النـصوص ، وإنما وعيا بالمعانى الحقيقية ، وفهما للدلالات الفعلية ، وإن لم نجد المفردة اللغوية نفسها بحروفها المعروفة ، لكن الثراء المعروف للغة العربية يجعلنا نوقن بأن المعنى الواحد يمكن أن تعبر عنه ألفاظ متعددة .

ففى الآية ١٢١ من سورة البقرة نقرأ قول المولى عز وجـل (الـذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته) ، فما معنى " حق تلاوته " ؟ إن المعنى المتضمن يشير إلى أن المسألة ليست مجرد مرور العـين علـى كلمـات الكتاب وحروفها والتعرف عليها ، وإنما يصبح المطلوب هو تدبر معانيها وتفهم مقاصدها والوعى بما تحمله من دلالات ، وإن لم تكن هـذه هـى " القراءة الجيدة " فماذا تكون ؟

ويقول المولى عز وجل في الآية ١٠٢ من سورة آل عمران (اتقوا الله حق تقاته) ، فللتقوى شروط ومواصفات وللتقوى أسس ومبادئ وأركان ، لابد من توافرها حتى تكون فعالة وحقيقية ، وهى ما عبرت عنـه الآيـة القرآنية ب " حق التقوى " أى التقوى الفعالة ، بعيدا عن المظاهر السطحية والرسوم الشكلية ..إنها التقوى " الجيدة " بمـصطلحات العـصر ، بـل والأكثر من جيدة .

وكثيرة هى آيات القرآن الكريم التي وردت فيها صفة " حـسن " و " أحسن " ، وهذه المفردة اللغوية تعبير صريح ودقيق عن الجيد من الأعمال والجيد من الأفعال ، ولنتأمل فقط مثالا تشير إليه الآية ١٢١ مـن سـورة التوبة (ليجزيهم الله أحسن ما عملوا) و الآية السابعة من سورة هـود (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) ، وفى الآية ٣٤ في سورة فصلت (ادفع بالتى هى أحسن) ، وفى الآية ١٨ من سورة الروم (الذين يـستمعون القـول فيتبعون أحسنه).

وعدما يؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله يحب إذا عمل أحد منا عملا أن يتقنه ، فإن " الإتقان " هو صورة من صور الجودة ، وشكل من أشكالها ، وكذلك إخباره لنا أن الله قد كتب على نفسه " الإحسان " ومن ثم ، فحتى عندما يهم أحد منا بذبح ذبيحة فلابد أن " يحد " السكين ، حتى تعلو درجة جودتها فتقوم بعملية الذبح على أحسن ما يكون ، حيث أن في هذا راحة للذبيحة !!

وعندما أمر المولى عز وجل الملائكة أن تسجد لآدم فإنما كان ذلك إعلانا بأن " الإنسان " هو " أجود " المخلوقات ، حيث عبر عن هذا بآيات مختلفة ، منها قوله مخاطبا الإنسان في سورة الانشقاق (الذى خلقك فسواك فعدلك) ، وقوله في سورة التين ، الآية الرابعة (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) ، إلى درجة أنه هو وحده الذى اختصه الخالق بأن يكون خليفته على الأرض ، ومن ثم فإن القيام بمقتضيات " الخلافة " أن يسعى دائما نحو الأفضل والأحسن والأجود .

وبدا أن حسن قيام الإنسان بواجب الخلافة قد اقتضى أن يتدبر جيدا ما أشارت إليه سورة البقرة في القرآن الكريم من أن الله قد علّم آدم الأسماء كلها ، فقد أكد بعض المفسرين أن المراد بالأسماء هنا ليس ما نعرفه من تسمية هذا باسم ، وذاك باسم آخر ، كما نقول شجرة ، وحجر ، وإنسان ...إلخ ، وإنما المقصود أن الله عز وجل وهب الإنسان " أدوات المعرفة " أو قل : القدرة على المعرفة ، والتى يتطور مستواها ونوعها بحيث تكون هى أداته السحرية العجيبة التي تفتح له ما انغلق من أبواب ، وما غمض من أمور ، ومن ثم فإذا كانت جودة الإنسان في عصور ماضية قد تبدت في قوة العضلات ، وفى عصور أخرى في البلاغة والبيان ، فإنها في عصرنا الحاضر قد تبدت في " كم " و " نوع " المعرفة القادرة على أن تقفز بالإنسان في وثبات ضخمة إلى أمام .

وهكذا كان الإنسان ، وسوف يظل إلى ما شاء الله : ساعيا نحو الأحسن ..نحو الأكثر جودة ، فبهذا يكون يومه أفضل من أمسه ، ويكون غده أفضل من يومه .

وعزز من هذا ، اشتداد حدة الصراع الكبير بين إيديولوجيتين كبيرتين ، صراعا على مستوى العالم كله ، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة : الرأسمالية ، والماركسية .

وبحكم التركيبة الخاصة للمجتمع الأمريكى التي تجعل من أفراده يركزون على القوة الخاصة وضرورة الغلبة والانبهار بمظاهر القوة المادية ، اتجه الجميع في سباق محموم لتعظيم العائد من كل شئ ، فكل الجهود لابد أن تتركز في " توليد " الربح ، ومضاعفته وتضخيمه ، وكان الطريق إلى ذلك البحث عن كل ما يجذب " العميل " ..الزبون ، فيكون جهد مذهل لتحسين السلع حتى تجذب أكبر عدد من الناس ، وتضخ إلى جيب المنتج أضخم قدر من المال ، فكان السعى إلى ضرورة توفير مواصفات الجودة في السلعة وفى الخدمة .

ولما ظهرت آيات النجاح المذهل على نطاق الإنتاج المادى ، كان لابد من التفكير في إمكانية تطبيق هذا على عالم الإنسان نفسه ، في تعليمه وتعلمه ، على سبيل المثال ، فكان اقتحام الاهتمام بالجودة في المجال الاقتصادى لمجال بناء الإنسان .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم على وجه التقريب في عصرنا الحاضر ، كان من الطبيعة أن تفرض بعض التوجهات فيها العالم أجمع ، وخاصة الدول النامية ،والتى منها بطبيعة الحال الدول العربية ، وفى القلب منها مصر ، فأخذ الجميع ، وكأنهم " كورس " في معزوفة ضخمة يرددون وراء المايسترو ، كل ما يشير به في سيمفونية " الجودة " !!

ومنذ أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين ، وحتى أوائل الخمسينيات ، احتدمت معركة فكرية كبرى بين قطبى الفكر التربوى في مصر والوطن العربى : طه حسين ، وإسماعيل القبانى حول ما عرف وقتها بسياسة " الكم " أو " الكيف " ..فها هنا اقتربت المصطلحات بالفعل مما نعرفه اليوم بالجودة ...

كان الفكر الاشتراكى قد بدأ يغزو كثيرا من دول العالم التي كانت قد عانت الكثير من الظلم الاجتماعى والقهر السياسى ، فأخذ هذا الفكر يبشر بالعدل ويحارب التمييز والانحياز الطبقى الذى كان من مظاهره في التعليم استئثار الأرستقراطية الاجتماعية بحق التعليم ، وتنبه البعض من رافعى راية الديمقراطية إلى أن تحقيق المثل الديمقراطية لن يؤتى أُكُله إلا بتعليم الناس ، حتى يحسنوا اختيار ممثليهم في المجالس النيابية ، وحتى يتفهموا ما صُنع ويتخذ من قرارات ويميزوا بين الصالح والطالح منها .

من هنا كان إلحاح طه حسين على ضرورة العمل بكل الوسائل لإتاحة فرص التعليم أمام الجماهير ، من غير ما عوائق تجئ من أبواب الوضع الاجتماعى أو الاقتصادى أو العرقى أو المذهبى أو الدينى أو غير هذا وذاك من سبل التفرقة بين الناس والتمايز بين خلق الله .

لكن ، ما القول في القضية الخاصة بشروط التعليم الجيد والتعلم المتقن ؟ تنبه طه حسين إلى أن هذا يستغرق وقتا طويلا ، وتكاليف باهظة ، ونحن أمام " نيران " مشتعلة ...نيران الأمية التي تفتك ببناء الوطن ، الفقير في موارده ، ومن ثم فلا ضرورة للتقيد بهذه الشروط ، وأطلق مقولته الشهيرة " التعليم كالماء والهواء " ، ولم يكن الرجل يدرك أن يوما سوف يأتينا يتخلل فيه التلوث كلا من الماء والهواء ، فإذا بهما ، وهما شريانا الحياة ، يصبحان سببا أساسيا في فقدها ..!!

وكان القبانى ، على العكس من ذلك ينادى بأن تعليم عشرة تعليما جيدا إنما يخدم المجتمع أفضل من تعليم مائة تعليما يفتقد شروط " الكيف " ، أى الجودة .

كان طه حسين رجلا سياسيا ، ومفكرا ليبراليا ، فنظر إلى " الكم " ، بينما كان القبانى أستاذا متخصصا في العلوم التربوية ، ينظر بعين الخبير الحريص إلى مساحة الفصل ومدى مناسبتها لعدد التلاميذ ، وطريقة التعليم ومدى فاعليتها ، والأنشطة المرتبطة ومدى توافرها ، والكتاب المدرسى ومدى وفائه بالشروط الأساسية للكتاب الفعال ، والمنهج المدرسى ، وقدرته على تصنيف المعرفة وتدرجها ، والامتحانات ومدى قدرتها على القياس الصحيح لمحصلة التعليم والتعلم ... وهكذا .

ومن هنا فقد اعتُبر طه حسين رجل الجماهير وحبيب الشعب ، الحريص على مصالحه ، أما القبانى فقد نُظر إليه باعتباره معبرا عن الطبقة البورجوازية والأرستقراطية المستغلة التي تريد أن تحتكر المعرفة !

وإننى أذكر بهذه المناسبة ، مناقشة دارت في أوائل السبعينيات بينى وبين الراحل الدكتور لويس عوض في مكتبه بجريدة الأهرام حول هذه القضية ، حيث كان متشيعا لاتجاه الكم لدى طه حسين ، فقال صراحة أن العلوم التربوية والنفسية التي تضع الشروط الواجب توافرها في العملية التعليمية حتى تتوافر لها مواصفات الجودة والتميز والإتقان بأنها " ترفيه " وأشبه " بالجاتوه " الذى يقدم لشعب لا يجد رغيف خبز !!

وكان هذا تصورا " ديماجوجيا " للقضية !!

وشهدت الساحة الثقافية في مصر تحركا محموما نحو كثرة الإنتاج ، حتى ارتفع شعار يقول " كتاب كل ست ساعات " ، على سبيل المثال ، وشهدنا ما عرف بفرق التلفزيون المسرحية لتضخ كل يوم أو كل أسبوع مسرحية جديدة وأى تمثيل ؟ دون أن يقف أحد ليتساءل : أى كتاب ؟ وأى

موضوعات ؟ فلقد اعتبروا ذلك وكأنه " تمييز " ، وسعى لجعل الثقافة حكرا على الصفوة وحدها • كان الوعى منحازا في تعصب غير عاقل ، إذ لم يكن هناك مانع في أن تنتشر دائرة الانتفاع والإنتاج ، مع مراعاة شروط ومواصفات السلعة والخدمة المقدمة ••

ولقد سارت ثورة يوليو على طريق التوسع الكمى ، بغض النظر عن مدى توافر شروط التعليم الجيد توهما بأن هذا يتفق مع مطالب الشعب واحتياجات الوطن ، فماذا حدث ؟

تكدست الفصول والمدارس ، وتوارت المساحات الخالية والخضراء وغرف الأنشطة ، وتعددت فترات الدراسة في المدرسة الواحدة ، فإذا بتدن متوال للخدمة التعليمية ، مما جعل التلاميذ تهجر المدرسة تدريجيا وتبحث عن الخدمة التعليمية في المنازل والمراكز ، وتدفع في سبيل ذلك الملايين من الجنيهات ، فتنهار المجانية في واقع التعليم وإن بقيت حبرا ونصوصا على الورق ، وأصبح التعليم الآن مما يحظى به ذوو السلطة والمال !!

وتمر السنون والأعوام ، فإذا بالعالم كله ينتادى إلى أن التعليم – أى تعليم – يمكن أن يكون ضرره أفدح من عدمه ، وأنه قد أصبح يكلف تكاليف باهظة بحيث يتحتم علينا أن نحسب المسألة حسابا غاية في الدقة ، فلا يضيع قرش واحد هباء منثورا ، بل لابد أن يأتى القرش على الأقل بمثله أو أكثر ، ولن يتحقق هذا إلا بالارتفاع بجودة التعليم ، ولن يتم هذا إلا بدراسة متأنية علمية رصينة لمعنى الجودة ، وشروطها ومعاييرها وتنظيمها وتطبيقها وقياسها وإدارتها ومؤشراتها وحساباتها المالية والإدارية والزمنية والمادية ، وكيفية تحقيقها للرشد الاقتصادى المنشود ، فتشير إلى ما يمكن بذله من أقل إنفاق يمكن أن يجلب أعلى عائد ، بشروط توفر الجودة النوعية •

لكن السؤال الملح حقا هو كيفية تناولنا لمثل هذه الأمور ، والسياقات المجتمعية المحيطة ، والمفاهيم السائدة ، والكوادر المتخصصة المخلصة ، وما يسود بين كل هؤلاء من علاقات ، وما يحرك هذا وذاك من دوافع ومصالح .

إن الخبرة الماضية لنا في الاستفادة من دعوات العصر المتقدمة لم تكن لتبشر دائما بأحسن النتائج ، فنحن نبدأ كثيرا باندفاع متحمس ، ثم إذا بهذا الحماس يخبو شيئا فشيئا ، وإذا بمن يقودون هذا العمل أو ذلك تدخل في اختيارهم مقاييس تتلبس بالشخصنة والمنفعة ، وينتهى الأمر إلى فشل أو في أحسن تقدير تدن في النتائج .

ومن هنا فليس لنا إلا أن ندعو الله عز وجل ألا تتحقق هذه المخاوف ، لنجود التعليم ، لنجود الأداء ، فيتميز عطاءنا التربوى والتعليمى بالجودة ، فيجود علينا الوطن بالرفاهية .